(ماهية الحسابات القومية)

مقدمة :

يعد علم الاقتصاد احد العلوم الاجتماعية المهمة التي تهتم بحياة المجتمعات أفرادا وجماعات ودول ، فهو بلا شك يلامس حياة الإنسانية بكل جوانبها ، فهو حديث الماضي ، وموضوع اليوم ، ورؤيا المستقبل ،ويستمد علم الاقتصاد أهميته الخاصة من صلته الوثيقة بالحياة اليومية للإنسان وبتطلعاته وطموحاته وخططه المستمرة نحو حياة أفضل.

ومن هذه الرؤية فان الحسابات القومية الوسيلة الرائدة لتحقيق ذلك ، حيث تعتبر من أهم المؤشرات التي تعطي صورة رقمية مجسدة للنشاط الاقتصادي في مجتمع ما بشكل يظهر ويوضح هيكل التدفقات والمعاملات الاقتصادية التي تتم بين الوحدات الاقتصادية التي تتخذ قرارات الإنتاج والاستثمار والاستهلاك والادخار في المجتمع ، أو بمعنى آخر فان الحسابات القومية (إحصاءات الدخل القومي) تهتم بقياس وتحليل عناصر الدخل القومي وأوجه استخداماته في الإنفاق على السلع والخدمات النهائية التي أنتجت في الاقتصاد القومي لبلد ما خلال فترة محددة من الزمن عادة عام ، وحيث يعد الدخل القومي لأي مجتمع معيار التطور الاقتصادي لذلك البلد ، ولذلك تسعى المجتمعات عبر سياساتها الاقتصادية إلى الوصول بنواتجها القومية إلى أعلى المستويات الممكنة ، فهذا هو السبيل إلى الوصول بنصيب الفرد (الناتج المتوسط ، الدخل المتوسط) إلى أعلى مستوى ممكن ، وهما المؤشران الدالان على مستوى المعيشة ، وكذا كان من الطبيعي أن يعد الناتج القومي للمجتمع محور الاهتمام ، ويعمل الاقتصاديون على قياسه وتتبع معدلات نموه وبذلك أصبح إدراك حجم الناتج القومي من أهم المعلومات والمؤشرات التي يجب أن يلم بها الباحث والمخطط الاقتصادي.

أولاً: مفهوم الحسابات القومية:

تتداخل المفاهيم والتسميات ، ويبقى المعنى والمضمون متشابه ، فتسمى أحيانا الحسابات القومية (National Accounts) وأحيانا أخرى المحاسبة القومية (National Accounting) أو المحاسبة الاجتماعية(Social Accounting) أو المحاسبة الاقتصادية (Economical Accounting) أو حسابات (إحصاءات) الدخل القومي National Income Accounts ، وجميعها تعني عرض بالأرقام للمتغيرات الاقتصادية الكلية خلال فترة زمنية معينة لتوضيح العلاقات القائمة بينها ، وذلك للتعرف على حركة وتطور النشاط الاقتصادي في مجتمع معين خلال فترة زمنية موضوع الحسابات ، سنة عادة ، وبمعنى أخر إن الحسابات القومية هي الصورة الرقمية لنشاطات القطاعات الاقتصادية المختلفة والعلاقات التي تربطها ببعضها من خلال تدفق السلع والخدمات بين القطاعات أو داخل القطاع الواحد .

وفي الحقيقة أن الحسابات القومية هي مجموعة من الحسابات تقوم على أساس نظرية القيد المزدوج وتعرض الفقرات الرئيسة المكونة للإنتاج القومي والدخل القومي والإنفاق القومي، فإذا كانت تلك الفقرات قد جرى تقديرها بصورة صحيحة فان هذه الحسابات تكون متماسكة ومتوازنة ، والعكس صحيح ، وان عرض الحسابات القومية على أساس القيد المزدوج يفيد في كشف أي خطأ قد يحصل في تقدير فقرات الحسابات القومية وحيث يؤدي الخطأ إلى عدم التوازن ، أي وجود الفروق الإحصائية .

وقد أورد نظام الأمم المتحدة المفهوم التالي للحسابات القومية "تقترح المحاسبة القومية التعبير عن بنية نظام اقتصادي معين ، عبر الصفقات التي تتم فيه ، بغية تمثيلها بشكل شبكة صفقات تسجل في حسابات متماسكة ومنتظمة" .

وفي الواقع يمكن إعطاء المفهوم الشامل للمحاسبة القومية على إنها عبارة عن مجموعة من المبادئ والأسس المحاسبية والإحصائية التي تقدم صورة كاملة للاقتصاد القومي لبلد ما لمدة معينة بجداول رقمية جامعة يمكن التنبؤ في ضوئها بمسار الاقتصاد القومي وذلك ضمن إطار علمي متناسق ومتكامل .

ثانياً: التطور التاريخي للحسابات القومية:

تعد الحسابات القومية حديثة النشأة نسبيا ، ولم تعرف بشكلها الحالي إلا منذ وقت قريب ، وتعود البدايات الأولى إلى القرن السابع عشر حيث كان الفكر التجاري (الماركنتلي) يسيطر على المفاهيم الاقتصادية السائدة في ذلك الوقت.

ويعد الاقتصادي البريطاني وليم بتي (W. petty) المؤسس الرئيس لمفهوم الدخل القومي حيث عرفه بأنه (القيمة السنوية للعمل ، والعائد السنوي لثروة الأمم) ، وفي عام ١٦٩٦م تمكن الاقتصادي البريطاني غريغوري كنغ (G. king) من القيام بأول محاولة علمية لقياس (الدخل القومي ، الإنفاق القومي والادخار القومي) .

وفي القرن الثامن عشر قام الطبيعيون (الفيزيوقراط) بتصوير تدفق الدخل القومي بين مختلف القطاعات ، وتوضيح حقيقة التشابك الاقتصادي بين الأنشطة المختلفة ، ويذكر هنا ما قام به كيناي (Quesnay) بإعداد الجدول الاقتصادي الذي كون القاعدة الأساسية لنشوء المحاسبة القومية .

وفي إطار فلسفة المدرسة الكلاسيكية (التقليدية) فقد اختلفت عن المدرسة الطبيعية (الفزيوقراطية) في تحديدها العناصر الداخلة في تركيب الناتج القومي ، إذ صار مفهوم الإنتاج يتضمن الخدمات أيضا .

إما المدرسة الاشتراكية وعلى رأسها كارل ماركس فقد قصر مفهوم الإنتاج والناتج الداخل في الحسابات القومية على إنتاج السلع المادية دون الخدمات . وبدا الاهتمام واضحاً بدراسة الحاسبات القومية مع بداية القرن العشرين ، إذ بدأت الدولة بجمع الإحصاءات الاقتصادية و تبويبها كوسيلة لرسم السياسة الاقتصادية للدولة .

ويمكن القول على وجه العموم انه لم يتوفر دافع قوي ورغبة حقيقية لدراسة الدخل القومي ومحاولات قياسه حتى العام ١٩٣٠م ، وقد ازدادت الحسابات القومية انتشاراً عندما قامت المؤسسات الدولية بوضع القواعد الموحدة وصارت تدعو إلى استخدامها ، وبغية وضع صيغه جامعة وفق تعاريف موحدة فقد صدر أول نظام متكامل للحسابات القومية من قبل الأمم المتحدة في عام ١٩٥٠م وتم تطبيق هذا النظام على عدد غير قليل من دول العالم ويضمنها العراق عام ١٩٥١ ، وجرت تعديلات عديدة على هذا النظام ، إلا أن التعديل الأهم هو تعديل عام ١٩٦٨م وما زال هذا النظام يطبق لحد ألان في العديد من الدول العالم .

وبالنسبة للدول النامية ولغرض تقديم المشورة حول كيفية تقدير البيانات في إطار نظام الأمم المتحدة المشار إليه ، فقد وضع كتيب لشرح طرائق وأساليب التقدير لهذه البلدان التي بلغت مراحل جيدة في التطور في مجال الإحصاء الاقتصادي وقد ساعدت اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا التابعة للأمم المتحدة (الاسكوا) بذلك .

وبخصوص الدول العربية فقد اهتم مركز التنمية الصناعية في الجامعة العربية بوضع نظام موحد للحاسبات القومية لدول الجامعة العربية بعد صدور نظام الأمم المتحدة ، وقد عقدت لجنة الحسابات القومية وحسابات التكاليف عام ١٩٧٠م وأقرت نظام الحسابات القومية الذي وضعته الأمم المتحدة بعد إدخال بعض التعديلات عليه.